الأمم المتحدة

S/2006/125



Distr.: General
23 February 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر المرفق)، التي تلقيتها من الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، خابيير سولانا، يحيل بها التقرير السنوي عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إليها.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

020306 020306 06-25311 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أُرفق بهذه الرسالة تقريراً عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأعتزم تزويد مجلس الأمن باستكمال خطي عما تحرزه البعثة من تقدم. وسأكون ممتنا لو تكرمتم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خابيير **سولانا**

ضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

مقدمة

١ - تُعد بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أول عملية تُجرى في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وقد شُرع في العمل بها بولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بوصفها بعثة متابعة لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٢ - وهذا التقرير هو التقرير المستكمل الخامس الذي يقدمه الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن عن أنشطة البعثة، ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

المنهجية وملاك الوظائف

المنهجية

٣ - كانت الأولويات الإستراتيجية الأربع للبعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هي: بناء المؤسسات والقدرات على صعيد الإدارة؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وتطوير القدرة على الاستمرار والاستدامة مالياً، وتعزيز استقلالية الشرطة وخضوعها للمساءلة. وفي عام ٢٠٠٥ كذلك، استمرت البعثة في وضع وتنفيذ برامجها السبعة الأساسية. وتركز هذه البرامج على دعم المجالات الرئيسية للخبرة والقدرة اللازمتين للارتقاء بمستوى عمل الشرطة في البوسنة والهرسك ليفوق الممارسات الأوروبية، ولاسيما تحريرها من التدخل السياسي غير اللائق. وكانت البرامج قد وُضعت بالشراكة مع الشرطة المحلية والمفوضية الأوروبية وآخرين من أصحاب المصلحة الدوليين والمانحين للمعونة على أساس ثنائي. وتظل البعثة ملتزمة بمبدأ الملكية المحلية، الذي يجري تيسيره من خلال المجلس التوجيهي للشرطة المؤلف من ممثلين من جميع عناصر دوائر الشرطة المحلية التي تتولى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تقديم التوجيه لها. وقام المجلس التوجيهي للشرطة بدور الحكم النهائي فيما يتعلق بتصميم وعرض المشروعات المختلفة المكونة للبرامج السبعة الأساسية.

ملاك الوظائف

٤ - في نهاية فترة الإبلاغ الأخيرة، بلغ عدد موظفي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ٨٠١ (٤١٠ من ضباط الشرطة المعارين و٦١ من الموظفين المدنيين الدوليين و٣٣٠ من الموظفين الوطنيين). وقبيل نهاية عام ٢٠٠٥، خفضت البعثة تدريجياً من مستويات ملاكها، توقعاً لولاية ذات أوجه تركيز معدلة (اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦). وقد شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها ٢٥ في البعثة عام ٢٠٠٥ إلى جانب ٩ دول مساهمة غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الإنجازات خلال فترة الإبلاغ

١ - بناء المؤسسات والقدرات

وزارة الأمن

٥ - وتضطلع وزارة الأمن بمسؤولية الإشراف والتوجيه السياسيين لوكالات الشرطة التي تعمل على مستوى الدولة (وكالة الدولة للتحقيق والحماية، والوكالة الحكومية للحدود، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية). وخلال العام الماضي، استحوذت وزارة الأمن الداخلي ملكية على قدرات مكتبية إضافية وأنشأت إدارات داخلية تغطي جميع مجالات مسؤولياتها، وقامت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بالرصد وتقديم المشورة للعملية برمتها. كما تعمل وزارة الأمن حالياً على تأكيد دورها في جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالتعاون الدولي. وفي تموز/يوليه، قَبِل مجلس وزراء البوسنة والهرسك اتفاقاً استراتيجياً مع مكتب الشرطة الأوروبي قدمته وزارة الأمن. وسوف يُيسر الاتفاق التعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك في منع ومكافحة الجريمة الدولية، وسيُنظر له على أنه المرحلة الأولى من عملية تقاسم المعلومات الاستخباراتية بفعالية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة.

٦ - وفي عام ٢٠٠٥، قرر مجلس الوزراء إنشاء مجلس وزاري للتعاون في مسائل الشرطة. وبدأت الهيئة الجديدة، المنشأة أصلاً بوصفها الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بمسائل الشرطة، العمل على تحسين التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الشرطة في البوسنة والهرسك واتخاذ قرارات وإصدار تعليمات تكون ملزمة للمجلس التوجيهي للشرطة. ورأس وزير الأمن الاجتماع الأول للمجلس الوزاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويضطلع المجلس بولاية محدودة لن تدوم بعد إنشاء آلية نهائية للتعاون تحت رعاية العملية المستمرة لإصلاح الشرطة.

٧ - ودخل قانون الهجرة في البوسنة والهرسك حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وتخطط وزارة الأمن لتولي تمويل دائرة الهجرة اعتباراً من ربيع عام ٢٠٠٦. وستسدد الكيانات والكانتونات للمفتشين المعينين للأشهر القليلة الأولى، حتى يجري إنشاء الدائرة بشكل ملائم. واتفقت وزارة الأمن مع ممثلي وزارات داخلية الكيان والكانتونات على نقل الموظفين وتسليم المعدات وأماكن المكاتب للدائرة. وستمول وزارة الأمن بشكل كامل مركز احتجاز مؤقت للمهاجرين غير الشرعيين. وأشارت المفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للهجرة أهما ستقدمان دعماً مالياً لمركز الاحتجاز.

٨ - ووفقا لمقترح قدمته وزارة الأمن، قرر مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن يقترح على رئاسة البوسنة والهرسك الشروع في إجراءات من أجل مشاركة شرطة البوسنة والهرسك في بعثة الأمم المتحدة في السودان. يأتي ذلك بعد مساهمة سابقة للبوسنة والهرسك في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور ليشتي، والمشاركة الحالية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وكالة الدولة للتحقيق والحماية

٩ - أُحرز تقدم كبير في إنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية التي تعد الوكالة الرئيسية في مكافحة الجرائم الكبرى والمنظمة. وقد زادت الوكالة من جهود التوظيف خلال العام بصورة مثيرة للإعجاب. وبالتوازي مع ذلك، استعرض فريق عامل داخلي بالوكالة - بمشورة من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي - مختلف قواعد التنظيم الداخلي، وواصل استعراض هيكل الإدارات المختلفة ومسؤولياتها وكيفية عملها بعضها مع بعض. وفي آب/أغسطس، أعلنت وكالة التحقيق عن شواغر لأكثر من ٢٥٠ ضابطاً. ورصدت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي عن كثب عملية الاختيار والتوظيف، وقدمت المشورة فيما يتعلق بتلك العملية. وبمساعدة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، أحرزت وكالة التحقيق تقدماً هاماً في وضع إستراتيجيتها الخاصة بمواردها البشرية. وأعطى التوظيف الناجح دفعة كبيرة لمستويات الملاك والقدرات.

١٠ - وإلى جانب المكاتب الإقليمية القائمة الثلاثة (سراييفو وبانيالوكا وموستار) قرر مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن موقع المركز الإقليمي الرابع لوكالة التحقيق سيكون في توزلا، وبذلك يزيل إحدى آخر العقبات في وضع هيكل المركز الإقليمي للوكالة. وبحلول نهاية ٢٠٠٥، كان القرار المتعلق بمقر وكالة التحقيق على جدول أعمال مجلس الوزراء.

١١ - وفي تموز/يوليه، وبعد سبعة أشهر من بدء عملها، دُعيت رسمياً إدارة الاستخبارات المالية التابعة للوكالة لتكون عضواً في مجموعة إيغمونت؛ وهي شبكة عالمية لوكالات إنفاذ القانون التي تتقاسم المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بغسل الأموال. ودعمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي عضوية الوكالة، وتعد دعوة مجموعة إيغمونت للبوسنة والهرسك إشارة واضحة على أن النمو المتواصل للوكالة يجري الاعتراف به على الصعيد الدولي.

الوكالة الحكومية للحدود

١٢ - يجري العمل على جعل هيكل الوكالة الحكومية للحدود، بما في ذلك جوانب القيادة والرتب والجوانب التنظيمية، متسقاً مع الوكالات الأخرى التي تعمل على صعيد الدولة، وأصبحت الآن الإجراءات والسلطات الممنوحة لضباط الشرطة على الحدود أكثر وضوحاً وفعالية. وساعدت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في تأمين التدريب في مجال الإدارة لكبار الضباط، ووجهتهم في كيفية تطبيق هذه المعرفة. وهناك جهد متوافق من جانب بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والوكالة الحكومية للحدود للارتقاء بتنفيذ المشاريع من أجل تحسين فعالية الوكالة. وأسفر ذلك عن تحسن في التثقيف الإداري والفعالية التشغيلية.

١٣ - وعملت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بنشاط للتغلب على مسألة عدم تعيين مجلس الوزراء لمدير للوكالة، حيث أن ذلك أثَّر على تنفيذ مشاريع البعثة وأضر بتطوير البوسنة والهرسك للوكالة. وجرى التوصل إلى قرار في أيلول/سبتمبر، عندما تدخل الممثل السامي وعَيَّن فينكو دومانشيتش مديراً للوكالة الحكومية للحدود، وفقا للقانون. وأوضحت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مشاركتها في التدقيق في عملية التعيين، ودعمها لقرار الممثل السامي. وأسفر التعيين فوراً عن تغييرات إيجابية في أعمال الوكالة.

١٤ - وفي أيلول/سبتمبر، وقع رئيس وفد الجماعة الأوروبية في البوسنة والهرسك، مايكل هامفريس ووزير الأمن في البوسنة والهرسك، باريسا كولاك، مذكرة تفاهم بشأن تمويل الجماعة الأوروبية لبناء مقر جديد للوكالة الحكومية للحدود بالقرب من مطار سراييفو. وسيقدم الاتحاد الأوروبي ٢,٩ مليون يورو لمشروع البناء، والذي من المتوقع أن يستغرق إكماله ٢٧ شهرا. ولقد أرسي حجر الأساس للمقر الجديد للوكالة الحكومية للحدود يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٥ - ورغم التطورات الإيجابية فلا تزال مئات الكيلومترات من حدود الدولة غير مأمونة أمنا تاما نظرا للافتقار إلى الموظفين والمعدات وانعدام القدرة على دخول الأراضي. ويؤدي ذلك إلى عرقلة جهود محاربة التهريب والاتجار بالبشر. ولقد تم تحديد الحلول المحتملة للتقليل من حالات العبور غير القانونية للحدود وهي تشمل تركيب حواجز مادية فضلا عن تحسين

التعاون وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة واعتماد سُبل حديثة للمراقبة. وتدعم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك جهود سلطات البوسنة والهرسك في هذا المجال.

٢ - مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

١٦ - تم في إطار بناء المؤسسات والقدرات مناقشة العديد من المسائل الأساسية في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، كاستحداث للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وغيرها من الوكالات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل أيضا بعض التطورات التقنية إنجازات كبيرة في هذا المجال.

النموذج الوطني للاستخبارات

١٧ - اعتمد نظام استخباري في جميع أرجاء البلد وقدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك أثناء عام ٢٠٠٥ الدعم لهذا النظام لزيادة فعاليته، ولا سيما لكفالة تشغيله في جميع كيانات ووكالات الشرطة في البوسنة والهرسك. وتتسم هذه المسألة بالحساسية نظرا للافتقار إلى الثقة فيما بين بعض ضباط الشرطة في مختلف المواقع. ومع ذلك فقد بدأت الشرطة في عام ٢٠٠٥ في تقديم المعلومات وعقد اجتماعات منتظمة للاستخبارات في جميع المناطق. ولقد بدأ تدفق الاستخبارات في السير بفعالية بين المواقع والوكالات في جميع مستوياتها، بما في ذلك بين الكيانات.

١٨ - وقدمت مشاريع متنوعة على مستوى الكيانات ومستوى الدولة المساعدة للإسهام في تحسين ثقافة جمع الاستخبارات، وتعميمها، بما في ذلك خط هاتف الجريمة المباشر، والذي يتلقى، مُنذ تسليمه إلى الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، في ربيع عام ٢٠٠٥، ١٥٠ مكالمة في المتوسط من أفراد الجمهور يوميا.

١٩ - ولقد بدأ توافر الاستخبارات على الإنترنت عن طريق استخدام نُظم تكنولوجيا المعلومات. وتُقر سلطات البوسنة والهرسك بأن فعالية جمع الاستخبارات الجنائية واستخدامها الفعال يشكلان أهم الوسائل الحاسمة في أي جهاز شرطة حديثة.

التنسيق الوطني من جانب الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية

٢٠ - في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نظم مدير الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، سريدوي نوفتش اجتماعا بين رؤساء جميع وكالات إنفاذ القانون بالبوسنة والهرسك لمناقشة الجريمة المنظمة في البوسنة والهرسك وتشجيع التعاون والترتيبات المتعلقة

بالأنشطة المقبلة. واتفق جميع المشاركين بشأن ضرورة تحسين الإجراءات الرامية إلى تبادل المعلومات السرية وتخزينها من أجل منع الكشف غير المشروع عنها. واتفقوا كذلك على الاتصال ببعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي لطلب الاطلاع على جميع المعلومات التي بحوزة هذه الوكالات بشأن الجريمة المنظمة. وتُعقد هذه الاجتماعات الآن كل شهر على مستوى مديري ورؤساء إدارات التحقيق الجنائي.

عملية "المكان الآمن"

٢١ - انتهت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، عملية المركز الإقليمي لمبادرة التعاون للجنوب الشرقي المعنونة "المكان الآمن"، والتي كانت تركز على مكافحة التهريب والامتلاك غير القانوني للأسلحة الصغيرة والذخيرة في اثني عشر بلدا عضوا. وأشار التقرير الختامي إلى أن معظم وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك قد شاركت في هذه العملية، وأن البوسنة والهرسك قد أنجزت أفضل النتائج من بين جميع البلدان المشاركة من حيث مصادرة الأسلحة. وخلال عام ٢٠٠٥ واصل مواطنو البوسنة والهرسك توفير المعلومات بشأن الأسلحة غير المشروعة. وأشاد المركز الإقليمي في رسالة موجهة إلى وزير أمن البوسنة والهرسك، بجهود وكالات إنفاذ القانون. ونفذت البوسنة والهرسك جميع جوانب عملية مبادرة التعاون للجنوب الشرقي. وشاركت الشرطة المحلية إلى جانب قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في تنفيذ العمليات العادية لجمع الأسلحة. وواصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تشجيع ورصد أنشطة جمع الأسلحة التي تقوم بها الشرطة المحلية.

٣ - قدرة الشرطة المحلية على الاستمرار والاستدامة من الناحية المالية

ميزانية الشرطة

٢٢ - في سبيل المساعدة على كفالة قدرة الشرطة المحلية على الاستمرار والاستدامة من الناحية المالية، أحرزت البعثة تقدما في تطوير القدرة المحلية بشأن جداول المرتبات، وتخطيط الميزانيات للوحدات التنظيمية، وتنقيح تكاليف صيانة الأماكن، وترشيد استخدام معدات الشرطة، ومراقبة الموجودات وكشوف المرتبات، وتنفيذ وإدارة الميزانية العامة. وتم تدريب موظفي وزارتي الداخلية في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا على إعداد الميزانيات على المستوى المحلي وبخاصة في إحداث المواءمة بين تخطيط العمليات وإدارة الميزانية. وسيمكن التقدم المحقق في هذا المجال مراكز الأمن العام في جمهورية صربسكا وإدارة الشرطة

في وزارة داخلية اتحاد البوسنة والهرسك من العمل مع الاستعانة بمنهجية مالية محسنة في عام ٢٠٠٧.

٢٣ - وتشهد بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك أولى النتائج المشجعة لتنفيذ خطة عملها المتعلقة بالتقشف المالي لوكالات إنفاذ القانون بالبوسنة والهرسك. وستخصص الوفورات والأموال غير المنفقة وفقا لهذه الخطة لتجديد المباني المتدهورة في الكثير من المواقع وتغيير نظم التدفئة الكهربائية المكلفة وتجديد أسطول المركبات عن طريق بيع المركبات القديمة بالمزاد. ومع ذلك فإن هذه الإنجازات تستدعي إمعان النظر فيها إمعاناً دقيقاً. ويبين المشروع أن تحسين أبواب ميزانية استثمار رؤوس الأموال لن يتحقق إلا عن طريق تعزيز خطة وفورات متسقة ومتماشية مع سياسة الإحالة الداخلية بين أبواب الميزانية. ومن المتوقع تحقيق المزيد من الوفورات عن طريق شراء معدات موحدة للشرطة. وساعد الفريق العامل المعني بالبرامج والتابع لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في وضع قائمة بالمعدات، والتي أعتمدها مجلس توجيه الشرطة في وقت لاحق وهي الآن في انتظار إقرارها من جانب المجلس الوزاري للتعاون المعني بمسائل الشرطة.

٢٤ - ولقد تمكنت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية من الحصول على موافقة وزارة المالية والخزانة لتحويل ٦ ملايين مارك قابل للتحويل من ميزانية المرتبات للنفقات الرأسمالية. واتسم التقييم والدعم الذي قدمته بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بأهمية حاسمة، إذ سمح للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية بالتخفيف من عجز الميزانية في النفقات الرأسمالية ونقص المعدات الملازم له. ولقد استُخدمت هذه الأموال لشراء أسلحة وبزات رسمية ومركبات وغيرها من المعدات المحددة لوحدة الدعم الخاص الجديدة. ولقد أنشئت هذه الوحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لتوفير دعم الشرطة التكتيكي للوحدات الأخرى التابعة للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية ولقد شاركت منذ ذلك الحين في عدد من العمليات.

٢٥ - وختاما فقد تم اعتماد دفتر القواعد المعني بمرتبات مسؤولي شرطة البوسنة والهرسك وبدأ إنفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتعد مرتبات الشرطة الآن مرتبطة بالرتب وليست بالمناصب. وسيشكل هذا نموذجا لتنظيم المرتبات في المستقبل حسب ما تمت الموافقة عليه في إطار عملية إعادة تشكيل الشرطة الجاري تنفيذها.

٤ - تعزيز استقلالية الشرطة وخضوعها للمساءلة

٢٦ - في عام ٢٠٠٥ أيضا، واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي رصد اجتماعات وقرارات المجالس المستقلة للاختيار والاستعراض. وشاركت كذلك في استعراض عمليات التقييم التي أجراها مفوضو شرطة الكانتونات.

٢٧ - ولقد ساعدت عملية تعيين مديرين للوكالة الحكومية للحدود ووكالة الدولة للتحقيق والحماية في فصل الخريف، والتي تبعها تعيين كبار المديرين الآخرين، على حل عدد من المسائل التي تؤثر على التحسن في استقلالية وكالات إنفاذ القانون هذه وخضوعها للمساءلة، ولا سيما في الوكالة الحكومية للحدود التي تشرف فيها القيادة الجديدة على إعداد مجموعة جديدة من القواعد.

٢٨ - ويشكل اعتماد وقبول الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا للمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والمتمثلة في '١' منح جميع الصلاحيات التشريعية والخاصة بالميزانية بشأن كافة المسائل المعنية بالشرطة على مستوى الدولة؛ '٢' عدم التدخل السياسي في عمليات الشرطة؛ '٣' وجوب تحديد مجالات عمل الشرطة المحلية بواسطة معايير فنية لأعمال الشرطة تمارس فيها قيادة العمليات على الصعيد المحلي، خطوة هامة نحو هذه الأولوية الاستراتيجية وستؤدي إلى المضي قدما في عملية إعادة هيكلة الشرطة (انظر أدناه).

المساهمات الهامة الأخرى للبعثة

إعادة هيكلة الشرطة

٢٩ - بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، فقد أنشأ الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لجنة لإعادة هيكلة الشرطة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ وهي تشمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وكُلفت اللجنة بوضع توصيات لإنشاء هيكل واحد وفعال للشرطة تحت إشراف وزارة أو وزارات في مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

٣٠ - ولقد عارض الممثلون السياسيون لجمهورية صربسكا بعض العناصر الرئيسية التي حالت دون اتفاق جميع الأعضاء على تقرير لجنة إعادة هيكلة الشرطة. ولذا فقد عرض رئيس لجنة إعادة هيكلة الشرطة، ولفريد مارتن، تقريرا على الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وردا على ذلك، كررت الجماعة الأوروبية التأكيد على مبادئها الرئيسية الثلاثة للإصلاح والمذكورة أعلاه (الفقرة ٢٨).

٣١ - وفي أعقاب الحملة الإعلامية العامة التي قامت بها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي في تقرير لجنة إعادة هيكلة الشرطة، بدأت المشاورات السياسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومع ذلك، لم تتوصل مفاوضات الأحزاب السياسية إلى اتفاق، مما أسفر عن رفض الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لأي نموذج لإعادة الهيكلة تتجاوز فيه الشرطة المحلية حدود الكيانات.

٣٢ - وبعد شهور من عدم التوصل إلى حل وضغوط من جانب المجتمع الدولي، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ اتفاق إعادة هيكلة الشرطة، مزيلة بذلك إحدى العقبات الأخيرة التي تحول دون شروع البوسنة والهرسك في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب. وفي الفترة التي تلت الاتفاق، وضعت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي إطار عمل لإنشاء مديرية لتنفيذ إعادة هيكلة الشرطة. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سيصبح العميد فينشنزو كوبولا، من بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، عضوا في مجلس المديرية التوجيهي ويحق له التصويت فيها، وسيعمل كممثل للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. وستكفل هيئة تنفيذية فنية إعداد خطة تنفيذ مرحلية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الترتيبات الأمنية للاحتفال بذكرى صربرنيتشا

٣٣ - قامت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بأعمال الرصد وإسداء المشورة بشأن إعداد وتنفيذ التدابير الأمنية وشهدت ما قامت به شرطة جمهورية صربسكا من جودة تنظيم وتنسيق أعمال الشرطة، إلى جانب الشرطة الاتحادية ووكالة الدولة للتحقيق والحماية والوكالة الحكومية للحدود ووزارة الأمن ومكتب المدعي العام، والتي وفرت مناخا آمنا لأنشطة الاحتفال بين ٨ و ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونسقت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تنسيقا وثيقا مع قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي والتي وفرت وحدة أمنية.

التعاون بين العناصر الدولية الفاعلة الأخرى وأعمال التنسيق التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

٣٤ - يتطلب عمل البعثة التعاون على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وقد تواصل هذا التعاون الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية، وجهات أخرى.

٣٥ - وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تنسق البعثة تنسيقا وثيقا مع المفوضية الأوروبية. وفي أيلول/سبتمبر، اتفق الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي على المبادئ الرامية إلى تعزيز وزيادة التعاون والتنسيق الثلاثي الأطراف والمضي في توضيح وتحديد الأدوار والمهام ذات الصلة لقوة حفظ

السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

٣٦ - ومن ثم فقد شرعت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في انتهاج نهج استباقي وأخذ دور الريادة في تنسيق الجوانب المتعلقة بأعمال الشرطة من الجهود المبذولة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية لمكافحة الجريمة المنظمة في البوسنة والهرسك. وشرعت قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي كذلك في تنسيق ومواءمة عملياتها المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

منتديات العائدين

٣٧ - لا تزال مسألة كفالة العودة المستدامة للاجئين والمشردين، ولا سيما أمنهم، تحظى بأولوية المجتمع الدولي والسلطات المحلية في البوسنة والهرسك. ولقد تناولت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي هذه المسألة، وخاصة في إطار مشروع مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، إلى جانب الدعم المقدم للمنتديات الخاصة بالعائدين. ولقد ساعدت مبادرة المنتديات الخاصة بالعائدين التابعة لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في رأب الصدع في الاتصال بين المواطنين والشرطة والهيئات القضائية والسلطات المحلية.

اعتماد الشرطة

٣٨ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة الأوروبية لإرساء الديمقراطية عن طريق القانون (''لجنة البندقية'') قرارها بشأن حل ممكن لمسألة إلغاء اعتماد ضباط الشرطة في البوسنة والهرسك وذكرت أن قوة الشرطة الدولية، أثناء تنفيذها لإجراءات فحص سجلات ضباط الشرطة المحليين، قد أخفقت في عملية النظر في حقوق ضباط الشرطة المعنيين على نحو علني وتخاصمي وحيادي ومستقل. ويبدو أن آلية الاستعراض قد أخفقت في مجملها. ولذا توصي لجنة البندقية بأن تقوم الأمم المتحدة بإجراء عملية استعراض للقرارات التي رفضت الاعتماد والتي تم الطعن فيها أمام السلطات المحلية بعد نهاية عام ٢٠٠٢.

إعادة تركيز مهام الولاية

٣٩ - قرر المجلس، وفقا لإجراء مشترك مؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مواصلة مهام بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي (المنشأة مبدئيا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بطريقة تتسم بإعادة التركيز. وستعمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، في ظل مشورة وتنسيق الممثل الخاص

للاتحاد الأوروبي، وكجزء من نهج أوسع لإرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك وفي المنطقة، عن طريق التوجيه والرصد والتفتيش، على إقامة هيئة للشرطة مستدامة ومهنية ومتعددة الإثنيات في البوسنة والهرسك وتعمل وفقا لأفضل المعايير الأوروبية والدولية. وينبغي أن تعمل هيئة الشرطة وفقا للتعهدات الملتزم بها كجزء من عملية الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة وإصلاح الشرطة. وستعمل بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وفقا للأهداف العامة الواردة في المرفق ١١ من اتفاق ديتون/باريس وستدعم صكوك الجماعة الأوروبية أهدافه. وستضطلع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، في ظل توجيهات الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بدور الريادة في تنسيق جوانب أعمال الشرطة وجهود السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع لمحاربة الجريمة المنظمة. وستقدم المساعدة للسلطات المحلية في مجال تخطيط وتنفيذ التحقيقات المتعلقة بالجرائم الكبرى والمنظمة. ولقد عُين العميد فينشنزو كوبولا، من إيطاليا، رئيسا للبعثة ومفوضا للشرطة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وهو سيستلم مهامه من المفوض كيفن كارتي (آيرلندا) الذي كان رئيسا للبعثة من آذار/مارس ٢٠٠٤ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.